



جمهورية الصين الشعبية

تقرير عن تنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية في الصين

١- المقدمة

إن اتفاقية الأسلحة الكيميائية ("الاتفاقية") هي أول صك قانوني دولي تُحظر بموجبه فئة كاملة من أسلحة الدمار الشامل حظراً عاماً ويقضي بتدميرها تدميراً تاماً خاضعاً لنظام تحقق صارم. وقد أيدت الصين على الدوام العمل لتحقيق موضوع الاتفاقية والغرض منها، والتزمت بحظر الأسلحة الكيميائية العام وتدميرها التام، وعارضت انتشار هذا النوع من الأسلحة.

وقد وقّعت الصين على الاتفاقية في ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، وأودعت صك تصديقها عليها في ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٩٧. ومنذ بدء نفاذ الاتفاقية في ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٧ دأبت الحكومة الصينية دون وناء على الوفاء بالتعهدات السياسية التي قطعتها على نفسها وقت تصديقها على الاتفاقية، فنفذت التزاماتها بموجب الاتفاقية بكل جد. وفيما يلي تقرير عن تنفيذ الاتفاقية في الصين، مُقدّم إلى مؤتمر الاستعراض الثاني.

٢- الهيئة الوطنية المعنية بالاتفاقية وتشريعات تنفيذها على الصعيد الوطني

وفقاً لأحكام الاتفاقية أنشأت الصين، على ضوء ظروفها الوطنية، هيئات معنية بتنفيذ الاتفاقية على الصعيدين الوطني والمحلي. فأنشأت في آذار/مارس ١٩٩٧ "فريق التوجيه الوطني المعني بتنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية"، الذي يرأسه أحد نواب رئيس المجلس الحكومي، والذي له مكتب تنفيذي يتولى تنسيق تنفيذ الاتفاقية على صعيد البلد بأسره والإشراف عليه ومتابعته. وأنشئت في المقاطعات، والمناطق المستقلة ذاتياً، والبلديات الخاضعة بصورة مباشرة لسلطة الحكومة المركزية، مكاتب لتنفيذ الاتفاقية في الأقاليم الإدارية التابعة لكل منها؛ كما أنشئت في بعض الأنحاء ذات الصناعة الكيميائية المزدهرة مكاتب لتنفيذ الاتفاقية على مستوى المدن/المحافظات. وقد شكّلت هذه المكاتب المنشأة على مختلف المستويات شبكةً لتنفيذ الاتفاقية تشمل البلد برمته وتتميز بوضوح تقسيم المهام وبفعالية التدبير.



ووفقاً لأحكام الاتفاقية أقامت الصين منظومة شاملة من التشريعات الخاصة بتنفيذها، تشمل جميع الالتزامات بموجبها. فقد تم إصدار وإعمال سلسلة من القوانين والأنظمة ذات الصلة، منها "نظام جمهورية الصين الشعبية الخاص بإدارة المواد الكيميائية الخاضعة للمراقبة" (١٩٩٥)، و"قائمة المواد الكيميائية الخاضعة للمراقبة، بحسب فئاتها" (١٩٩٦)، و"قواعد تنفيذ نظام جمهورية الصين الشعبية الخاص بإدارة المواد الكيميائية الخاضعة للمراقبة" (١٩٩٧)، و"قائمة البنود المدرجة حديثاً في الفئة الثالثة من فئات المواد الكيميائية الخاضعة للمراقبة" (١٩٩٨)، و"التدابير الخاصة بمراقبة تصدير المواد الكيميائية ذات الصلة والمعدات والتكنولوجيات المتصلة بها، وقائمة مراقبتها" (٢٠٠٢). وطبقاً للمبدأ القائل إنه "يجب التقيد بالقوانين وإنفاذها حرفياً"، تمارس الحكومة الصينية مراقبة ومتابعة صارمتين لإنتاج المواد الكيميائية المدرجة في جداول الاتفاقية، وتسويقها واستعمالها وتخزينها واستيرادها وتصديرها. ويُقاضى على كل مخالفة في هذا المجال ويُعاقب عليها، وفقاً للقانون.

وبغية اتقاء الأفعال التي تُستخدم فيها مواد مثل المواد الكيميائية السامة للقيام بأنشطة إرهابية، ومقاضاة مرتكبي هذه الأفعال، أقرت اللجنة الدائمة للمجلس الوطني لجمهورية الصين الشعبية، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، التعديل الثالث للقانون الجنائي لجمهورية الصين الشعبية، الذي يُجرّم بصورة صريحة القيام على نحو غير مشروع بصنع المواد السامة أو نقلها أو تخزينها أو استخدامها بغية تعريض السلامة العامة للخطر، ويحدّد العقوبات على هذه الأفعال.

٣- تقديم الإعلانات وتلقي عمليات التفتيش

وفت الحكومة الصينية بصورة كاملة وأمينة بالتزاماتها بموجب الاتفاقية فيما يتعلق بتقديم الإعلانات وتلقي عمليات التفتيش.

وخلال عشر السنوات التي انقضت منذ بدء نفاذ الاتفاقية، قدّمت الحكومة الصينية إلى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ("المنظمة")، في المواعيد المحدّدة وعلى نحو دقيق، الإعلانات الأولية والإعلانات السنوية المتعلقة بالمواد الكيميائية المدرجة في جداول الاتفاقية (الجدول ١ و ٢ و ٣) وبمرافق إنتاج المواد الكيميائية الأخرى، فضلاً عن الإعلانات الأولية وإعلانات المتابعة المتعلقة بالأسلحة الكيميائية التي خلّقتها اليابان في الصين. ويبلغ مجموع ما أعلنت عنه الصين من المرافق الصناعية ومجموع ما يخضع للتفتيش منها ١ ٨٥٥ و ١ ٧٣٧ على الترتيب، أي زهاء ثلث مجموع ما أعلنت عنه كافة الدول الأطراف/ما يخضع للتفتيش منها. وقد قدّمت الصين إلى المنظمة معلومات عن برنامجها الوطني الخاص بالحماية في كل سنة منذ عام ٢٠٠٢.

وبحلول شباط/فبراير ٢٠٠٨ كانت الصين قد تلقت بنجاح ١٥٣ عملية تفتيش موقعي أجرتها المنظمة، منها ١١٣ عملية أجريت بمقتضى المادة السادسة من الاتفاقية، وقدمت دعماً ومساعدة نشطين إلى أفرقة التفتيش المعنية. وبيّنت جميع المعايينات في إطار التفتيش تقيد الصين الصارم بالتزاماتها بموجب الاتفاقية.

ولمّا كانت الصين بلداً نامياً يمر اقتصاده بمرحلة انتقالية فإنها تواجه تحديات جديدة في مجال الإعلان عن الصناعة الكيميائية والتحقق منها. وتتميز صناعة الصين الكيميائية بقلة تركّزها، وتتميز مرافقها بكثرتها وبصغر نطاقها وبارتفاع تواتر ما تشهده من تحويلات. وثمة متسع كبير لتحسين تدبرها. وبالنظر إلى ذلك ركّزت الصين عملها على المجالات التالية:

(أ) توفير التدريب للعاملين في مكاتب تنفيذ الاتفاقية على مختلف المستويات بغية شحذ وعيهم بالاتفاقية وتحسين كفاءتهم في تنفيذها؛ وإشراك رابطات الصناعة في سيرورة نشر المعلومات المتعلقة بالاتفاقية وبتنفيذها، وفيما يتصل بذلك من البحوث والتدريب على الأعمال؛

(ب) استحداث شبكات اتصال ونُظم لتدبر البيانات تتم بها الإفادةُ ببيانات الإعلانات المتعلقة بالمواد الكيميائية وإدماج هذه البيانات من أدنى المستويات إلى أعلاها، حيث تكون كل منطقة إدارية مسؤولة عن بياناتها الإحصائية، ما يضمن تقديم الإعلانات في الوقت المحدد وعلى نحو دقيق؛

(ج) وضع إجراءات عمل سليمة لتلقي عمليات التفتيش والقيام بتمارين على محاكاة عمليات التفتيش وغيرها من التمارين للمساعدة على إكساب السيرورات ذات الصلة طابعاً من الرسوخ ومن التوحيد ومن الانتظام؛

(د) التواصل والتعاون بصورة نشطة مع سائر الدول الأطراف في ميدان تنفيذ الاتفاقية بغية الاستفادة من الخبرات المتقدمة في هذا المجال.

٤- عدم انتشار الأسلحة الكيميائية

لمّا كانت الحكومة الصينية تنيط بعدم انتشار الأسلحة الكيميائية أهمية بالغة فإنها تبذل جهوداً صادقة للوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقية فيما يتعلق بعدم انتشارها وللسهر على التقيد الصارم بالقرار ١٥٤٠ الصادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

وإذ قامت الحكومة الصينية بسن وإنفاذ تشريعات مثل "نظام جمهورية الصين الشعبية بشأن إدارة المواد الكيميائية الخاضعة للمراقبة" و"التدابير الخاصة بمراقبة تصدير المواد الكيميائية ذات الصلة والمعدات والتكنولوجيات المتصلة بها، وقوائم مراقبتها"، وإذ أخذت بنظام إصدار

التراخيص ذات الصلة وجعلت من اللازم إبراز الشهادات التي تبين المستعمل النهائي للمواد الكيميائية أو وجه استعمالها النهائي، وإذ اعتمدت مبدأ الشمول، فإنها تمارس مراقبة صارمة لتصدير المواد الكيميائية وما يتصل بها من معدات وتكنولوجيات. فقوائم المراقبة التنظيمية الآنف الذكر ليست مقصورة على المواد الكيميائية المدرجة في جداول الاتفاقية، بل تتضمن كذلك المواد الكيميائية والمعدات والتكنولوجيات المتصلة بها الواردة في غيرها من قوائم آليات مراقبة التصدير المتعددة الأطراف. ووفقاً للتشريعات الآنف الذكر لا يحق القيام بتصدير واستيراد المواد الكيميائية المدرجة في جداول الاتفاقية إلا لقليل من الشركات التجارية التي تسميها الحكومة. وينص جميع القوانين والأنظمة المعنية على إنزال عقوبات محدّدة على القيام بأي تصدير غير مشروع.

وتعمل الصين باستمرار على تكوين القدرات في مجال عدم انتشار الأسلحة الكيميائية، وتعزّز على نحو صارم التشريعات ذات الصلة بمراقبة التصدير. وتتنقيد الصين تقيداً دقيقاً بأحكام الاتفاقية المتعلقة بنقل المواد الكيميائية المدرجة في جداول الاتفاقية إلى دول غير أطراف، وتدأب على تعديل وتحسين الأنظمة المعنية على ضوء المستجدات في مجال عدم الانتشار وأوضاع الصين، وتقوم وفقاً للقانون بأشد التمهيص في كل عملية استيراد أو تصدير للمواد الكيميائية. وبالإضافة إلى ذلك تسعى الهيئة الوطنية المعنية بتنفيذ الاتفاقية، من خلال نشر المعلومات ذات الصلة على شبكة الإنترنت وعقد دورات التدريب وحلقات العمل، إلى شحذ وعي أهل الصناعة فيما يتعلق بالمستجدات على صعيد عدم انتشار الأسلحة الكيميائية وبالمتطلبات القانونية المتعلقة بالتصدير، وإلى توفير الإرشادات اللازمة لهم فيما يتعلق بإنشاء آلية انضباط ذاتي داخلية. كما نشرت الهيئة المعنية بتنفيذ الاتفاقية على شبكة الإنترنت، على سبيل التحذير، معلومات عن العقوبات التي تُنزل بالجهات المُصدّرة التي تُخل بالقانون، سواء أكانت شركات أم أفراداً.

٥- الأسلحة الكيميائية التي خلّفها اليابان في الصين

استخدمت اليابان في مناسبات كثيرة أسلحة كيميائية في الصين خلال حربها العدوانية عليها. وخلّف اليابان عشية هزيمتها كمية كبيرة من الأسلحة الكيميائية في الأراضي الصينية. وحتى تاريخه تم العثور على أسلحة كيميائية خلّفها اليابان في أكثر من ٦٠ موقعاً في ١٦ مقاطعة/بلدية في الصين. ويُفيد تقدير أولي بأن هناك ما يزيد على ٣٣٠.٠٠٠ بند من الأسلحة الكيميائية التي خلّفها اليابان مطمورة في مكان واحد فقط، يُعتبر أكبر موقع طمر اكتُشف حتى الآن، في هربالين بمقاطعة جِلِن. وقد قامت مراراً حالات إصابة للبشر من جراء الأسلحة

الكيميائية التي خلقتها اليابان والتي تظل تشكل خطراً حقيقياً بالغاً على حياة أهالي الصين وممتلكاتهم وعلى سلامة البيئة في الصين.

وتقضي الاتفاقية بأن تقدم اليابان، باعتبارها الدولة الطرف المُخَلِّفة للأسلحة الكيميائية، كل ما يلزم من موارد مالية وموارد تقنية وخبراء ومرافق وغير ذلك من الموارد من أجل تدمير الأسلحة الكيميائية التي خلقتها، في حين يتعيّن على الصين أن تتعاون معها بالتعاون المناسب في هذا الصدد. وقد سعت الصين على الدوام، ضمن إطار الاتفاقية، إلى إزالة الخطر والتهديد اللذين تمثلانهما الأسلحة الكيميائية التي خلقتها اليابان في أقرب وقت وبصورة كاملة وعلى نحو آمن، وقدمت إلى اليابان بقدر المستطاع مساعدة كبيرة وإيجابية على هذا الصعيد.

وقد أحرز في السنوات الأخيرة بعض التقدم على طريق التخلص من الأسلحة الكيميائية التي خلقتها اليابان. ففي تموز/يوليه ١٩٩٩ وقّعت الصين واليابان على مذكرة بشأن تدمير الأسلحة الكيميائية التي خلقتها اليابان في الصين. ولمساعدة اليابان في عملها على هذا الصعيد، أنشأت وزارة الشؤون الخارجية الصينية مكتباً لمعالجة مسألة الأسلحة الكيميائية التي خلقتها اليابان في الصين. فساعدت الصين اليابان في ١٠٤ عمليات من عمليات انتبаш الأسلحة الكيميائية من مواقعها وتحديد ماهيتها واستعادتها (بحلول شباط/فبراير ٢٠٠٨)، وتم التأكد من ٤٤ ٥٠٩ بنود من الأسلحة الكيميائية المعنية وتغليفها. وتعرّض الآن الجهود المبذولة في أعمال التحضير الأولي لحملة انتباش واستعادة الأسلحة الكيميائية المخلفة في موقع هربالين وإنشاء مرفق تدميرها. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٧ توصلت الصين واليابان إلى اتفاق بشأن إنشاء منظمة مشتركة يابانية صينية لتدمير الأسلحة الكيميائية التي خلقتها اليابان في الصين، تعمل بمثابة الهيئة الرئيسية لتنفيذ مشروع تدمير الأسلحة الكيميائية التي خلقتها اليابان في موقع هربالين. ثم تم تأكيد الاتفاق من خلال تبادل مذكرات ذات صلة. وفي السنة نفسها اتفقت الصين واليابان على استخدام وحدات تدمير نقالة لتدمير الأسلحة الكيميائية التي خلقتها اليابان بكميات قليلة مبعثرة، واتفقتا على أن تحاولا بدء تشغيل وحدات التدمير النقالة هذه في عام ٢٠٠٩.

ووفقاً للاتفاقية قدّمت الصين في أيار/مايو ١٩٩٧ إعلانها الأولي عن الأسلحة الكيميائية التي خلقتها اليابان، وتقوم منذئذ بتقديم الإعلانات اللاحقة ذات الصلة مرتين في السنة. وتلقّت الصين حتى تاريخه ما مجموعه ٣٨ عملية تفتيش موقعي أجرتها المنظمة وتناولت مستودعات التخزين المأمون للأسلحة الكيميائية التي خلقتها اليابان والعمليات الثنائية الصينية – اليابانية.

ومنذ عام ٢٠٠٥ أجرت الصين واليابان والأمانة الفنية ("الأمانة") ست جولات من المشاورات الثلاثية بشأن مسائل هامة مثل الإعلانات المتعلقة بالأسلحة الكيميائية التي خلقتها اليابان، وآلية التحقق من مرافق تدميرها في المستقبل. وقد ساهمت المحادثات المعنية مساهمة إيجابية في

تعزيز التنسيق والتعاون بين الأطراف الثلاثة وإضفاء المزيد من الشفافية على السيرورة الهادفة إلى التخلص من الأسلحة الكيميائية التي خلقتها اليابان.

وبناء على طلب رسمي من اليابان قَدِّمت الصين واليابان إلى المجلس التنفيذي في عام ٢٠٠٦ طلباً مشتركاً لتمديد الأجل المحدد لإنجاز تدمير الأسلحة الكيميائية المعنية، فمُنحتنا تمديداً لهذا الأجل حتى عام ٢٠١٢. ووفقاً للاتفاقية وللقرار ذي الصلة الذي اتخذته المجلس التنفيذي قَدِّمت الحكومة الصينية منذئذ ثلاثة تقارير عن حال الأسلحة الكيميائية التي خلقتها اليابان في الصين.

ولئن أحرز بعض التقدُّم على طريق التخلص من الأسلحة الكيميائية التي خلقتها اليابان فإن تدميرها الفعلي لمَّا يبدأ. وتحت الصين اليابان على زيادة إسهاماتها البشرية والمالية وتسريع عملها، بحيث يتسنى الشروع في عمليات تدمير هذه الأسلحة الفعلي وإنجازها في وقت قريب، كما تقضي به الاتفاقية. وستقوم الصين بتقديم المساعدة اللازمة، كما فعلت دائماً. وتدعم الصين على نحو نشط انخراط الأمانة في السيرورة المفضية إلى التخلص من الأسلحة الكيميائية التي خلقتها اليابان والدور الإيجابي المستمر الذي تؤديه فيها.

٦- تطبيق الاتفاقية على هونغ كونغ وماكاو وتايوان

تولي الحكومة الصينية أهمية بالغة لتنفيذ الاتفاقية في إقليم هونغ كونغ ذي الإدارة الخاصة وإقليم ماكاو ذي الإدارة الخاصة وإقليم تايوان.

ووفقاً للمبدأ القائل بـ"بلد واحد ونظامين" وللقانون الأساسي لإقليم هونغ كونغ ذي الإدارة الخاصة، حدّدت الحكومة المركزية البرنامج الأولي لتنفيذ الاتفاقية في هذا الإقليم بعد مشاورات شاملة أجرتها مع حكومته. وفي ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ بدأ نفاذ مرسوم هذا الإقليم الخاص بـ(اتفاقية) الأسلحة الكيميائية. وأنشئ فيما بعد مكتب تابع لحكومة هذا الإقليم يُعنى بالامتثال للاتفاقية. ومنذ عام ٢٠٠٤ تُقدِّم حكومة هذا الإقليم كل سنة، عن طريق الحكومة المركزية، جميع أنواع الإعلانات إلى المنظمة في المواعيد المحددة لذلك.

وأجرت الحكومة المركزية عدة جولات من المشاورات مع حكومة إقليم ماكاو ذي الإدارة الخاصة بشأن تنفيذ الاتفاقية فيه. والآن تجري على نحو منظم الأعمال التحضيرية لسن تشريعات لتنفيذها فيه.

ولمَّا كانت تايوان جزءاً لا يتجزأ من اراضي الصين فإن تنفيذ الالتزامات بموجب الاتفاقية فيها يجب أن يجري من منطلق وحدانية الصين. وتحاول الحكومة الصينية بصورة نشيطة وواقعية إيجاد حل مناسب لمسألة تنفيذ الاتفاقية في إقليم تايوان، وستواصل العمل من أجل ذلك.

٧- التعاون الدولي والمساعدة والحماية من الأسلحة الكيميائية

لمّا كانت الحكومة الصينية تنيط أهمية فائقة بالتعاون الدولي والمساعدة والحماية من الأسلحة الكيميائية فقد حرصت على تنفيذ أحكام الاتفاقية ذات الصلة على نحو شامل وفعال. وهي تدعم الجهود التي تبذلها الدول الأطراف من أجل التنمية الاقتصادية والتكنولوجية ومن أجل التجارة والتعاون للأغراض السلمية في ميدان الكيمياء وتؤكد وجوب أن يحظى تنفيذ أنشطة التعاون الدولي والمساعدة بالدعم اللازم في إطار الميزانية.

وخلال عام ١٩٩٨ وعام ٢٠٠٠ عقدت الحكومة الصينية والمنظمة في بيجين بصورة مشتركة حلقتي تدارس إقليميتين بشأن تنفيذ الاتفاقية، شارك فيهما أكثر من ١٠٠ من الموظفين المسؤولين عن تنفيذ الاتفاقية من زهاء ٣٠ دولة طرفاً. وخلال عام ٢٠٠٤ عُقد في بيجين الاجتماع الإقليمي الثاني للهيئات الوطنية للدول الأطراف من بين دول آسيا، بمشاركة أكثر من ١٣٠ ممثلاً من ٣٢ دولة (منها دول غير أطراف في الاتفاقية). وقد ساعدت هذه الأنشطة في تعزيز عالمية الاتفاقية وتنفيذها الفعال وأدت دوراً إيجابياً في تعاون الدول الأطراف في مجال تنفيذ الاتفاقية. وفي عام ٢٠٠٣ قدمت الصين إلى المنظمة هبة مقدارها ٢٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية من أجل برامج التعاون الدولي. كما بادرت الصين إلى تقديم المساعدة في المجال القانوني إلى البلدان التي تواجه مصاعب في وضع تشريعاتها الخاصة بتنفيذ الاتفاقية على الصعيد الوطني.

وفي عام ١٩٩٩ قدمت الحكومة الصينية إلى المنظمة وفقاً للاتفاقية ٧٢٨ ٢ بنداً من معدات الحماية. وفي عام ٢٠٠٧ قدمت الصين إلى المنظمة هبة مقدارها ٢٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية من أجل الجهود الرامية إلى تكوين القدرات في مجال المساعدة والحماية. وفي أيار/مايو ٢٠٠٨ ستعقد الصين والمنظمة في بيجين بصورة مشتركة دورة تدريبية بشأن المساعدة والحماية.

٨- تعزيز عالمية الاتفاقية والتعاون مع المنظمة

إن الحكومة الصينية تنيط بعالمية الاتفاقية فائق الأهمية وقد حرصت على العمل لتشجيع ومساعدة الدول غير الأطراف في الاتفاقية على الانضمام إليها في وقت قريب. وبادرت الصين إلى دعوة الدول غير الأطراف في الاتفاقية إلى المشاركة في حلقات التدارس الإقليمية التي عُقدت في الصين بشأن تنفيذ الاتفاقية، وسانددت آلية التشاور بشأن عالمية الاتفاقية على مستوى السفراء بين الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وقدمت الصين إلى المنظمة في عام ٢٠٠٧ هبة مقدارها ١٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية من أجل الأنشطة المتصلة بتحقيق عالمية الاتفاقية.

واهتمت الحكومة الصينية بالغ الاهتمام بجميع جوانب عمل المنظمة وأدت دوراً نشطاً في هذا العمل. وقد شاركت الصين في جميع دورات مؤتمر الدول الأطراف ودورات المجلس التنفيذي، وفي مؤتمر الاستعراض الأول، وأوفدت خبراء للمشاركة في دورات المجلس الاستشاري العلمي ودورات الهيئة الاستشارية المعنية بالمسائل الإدارية والمالية، واجتماعات لجنة تسوية المنازعات المتصلة بالسرية، والفريق المعني بقاعدة بيانات التحاليل المركزية الخاصة بالمنظمة، وشبكة خبراء الحماية، والفريق المعني بالمساعدة على إعداد الإعلانات، وغيرها من اجتماعات الخبراء، مؤدية دوراً إيجابياً وبنّاء في سيرورة الأعمال المعنية. وقد اكتسب صفة المختبر المعين من جانب المنظمة مختبران صينيان هما مختبر الكيمياء التحليلية التابع لمعهد بحوث الدفاع في المجال الكيميائي ومختبر تحليل المسمّات التابع لأكاديمية العلوم الطبية العسكرية.

وشاركت الحكومة الصينية بنشاط في الأنشطة التي نُظمت بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لبدء نفاذ الاتفاقية وقدمت إلى المنظمة لهذا الغرض هبة مقدارها ١٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية. وبهذه المناسبة قامت الهيئة الوطنية الصينية بإعداد وتوزيع كتيب تذكاري يرمي منه إلى الترويج لتنفيذ الاتفاقية.

وتقدّر الحكومة الصينية عالي التقدير عمل المدير العام والأمانة وتساند هذا العمل على نحو نشط. وبناء على دعوة من الصين زارها المدير العام وغيره من كبار مسؤولي الأمانة أربع زيارات عمل، ساعدتهم على الإحاطة الشاملة بتنفيذ الاتفاقية فيها. وقد قدّمت الصين إلى الأمانة دعماً نشطاً في أخذ العينات وتحليلها في سياق عمليات تفتيش مواقع معامل المواد الكيميائية المدرجة في الجدول ٢ من جداول الاتفاقية، وأجريت في الصين مشاورات مع الأمانة بشأن المسائل المتعلقة بتقديم الإعلانات في شكل إلكتروني.

لقد دأبت الحكومة الصينية، خلال الفترة التي تزيد على عشر سنوات التي انقضت منذ بدء نفاذ الاتفاقية، على الوفاء بالتزاماتها بموجبها بصورة شاملة وعلى نحو أمين. وإن الصين مستعدة، إزاء التحديات الجديدة القائمة في ميدان الأمن الدولي، للانضمام إلى سائر أعضاء المجتمع الدولي في بذل جهد مستمر لا يني، من خلال التشاور والتعاون، من أجل المزيد من تعزيز عالمية الاتفاقية والنهوض بتنفيذها الشامل والفعال، والعمل على تحقيق موضوعها والغرض منها في أقرب وقت.